## الفصل السادس

# مسودة برنامج عالمي

ذكرنا في الفصل الأول أن المشاركين في حركة العولمة من تحت لهم أهداف متباينة، ولكن هدف الحركة الموحِّد هو «إيجاد ما يكفي من الإشراف الديموقراطي على الدول، والأسواق، والشركات، بما يسمح للناس ولكوكب الأرض بالبقاء والبدء في تشكيل مستقبل قابل للحياة». سنعرض في هذا الفصل مسودة برنامج بغية فرض مثل هذا الإشراف الديموقراطي. والمسودة تقترح مؤسسات وممارسات صممت لتحويل الأعراف العالمية إلى قواعد ملزمة للتنفيذ.

تُعرض مسودة البرنامج هذه كمساهمة في العملية المستمرة، عملية بناء برنامج للعولمة من تحت. وهي ليست مشتقة من فلسفة سياسية أساسية، بل ربط مزجي للحلول التي اقترحتها جهات متعددة لبرامج مسيرتها نحو العولمة من تحت. وتمثل المسودة عملاً جارياً قائماً على أساس

العناصر التي كانت تنساب خلال الحركة. لقد صيغت مقاربات مماثلة في برامج سابقة عرضت من قبل تجمعات عابرة للدول من أنواع مختلفة[1]. والكثير من هذه العناصر تضمنها قرار التنمية العالمية المستدامة الذي تبنته مجموعة

(1) للاطلاع على برنامج مشترك من هذا القبيل للأمريكتين راجع «البدائل للأمريكتين: بناء اتفاقية شعبية لنصف الكرة الأرضية» وهذا متوفر على شبكة الإنترنت. الخلاصة في كتاب أندرسون «دليل ميداني للاقتصاد العالمي الصفحة 130 وما بعد». للحصول على تركيب مزجي من الشبكة الآسيوية ـ الپاسيفيكية، راجع مقال مونو أتشيو «من أجل تحالف للأمل» في كتاب بريشير «رؤى عالمية» الصفحات 147 وما بعد. في ما يتعلق بالمسائل التجارية راجع كتاب «منظمة التجارة العالمية ـ تقلص أو غرق!». «أجندة التحول» موجودة على الإنترنت. للمسائل المالية راجع «من المضاربة إلى اقتصاد حقيقي: أجندة عمال ـ مواطنين شمال ـ جنوب حول المال العالمي» خلاصة التوصيات من مؤتمر 1998. «نحو اقتصاد دولي تقدمي» برعاية «أصدقاء الأرض، الندوة الدولية حول العولمة، وشبكة العالم الثالث» في كتاب أندرسون «دليل ميداني للاقتصاد العالمي» صفحة 128 وما بعد. ثمة أفكار مماثلة طرحت بمزيد من التوسع في كتاب سارة أندرسون وجون كاڤاناغ «حمل العبء: تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على العمال والأجندات البديلة لصندوق النقد الدولي والمؤسسات الأخرى». (معهد واشنطن للدراسات السياسية، نيسان «إبريل» 2000). هنالك الكثير من المقترحات المماثلة طرحت في برنامج الأمم المتحدة للتنمية «تقرير التنمية البشرية 1999» وفي طبعاته السنوية السابقة. إن الكثير من مقترحات العمال الهامة بشأن إصلاح الاقتصاد العالمي متوفرة على موقع اتحاد العمال الأمريكيين ـ مؤتمر المنظمات الصناعية على الإنترنت. الكثير من المقالات القيّمة الحديثة حول بدائل الاقتصاد العالمي قد جمعت في «القسم الرابع: طرق إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي» في =

من الأعضاء التقدميين في الكونغرس الأمريكي[2].

الربط المزجي يسترشد بالتحليل الوارد في الفصل الأول للنزاع بين العولمة من فوق والعولمة من تحت، والمفهوم الوارد ذكره في الفصل الثاني لفرض الأعراف من قبل الحركات الاجتماعية، والتأكيد في الفصل الثالث على معالجة المستويات المختلفة من المحلية إلى العالمية، والمقاربة في الفصل الرابع لدمج حاجات الناس والطبيعة في الشمال والجنوب، ورسم خطوط أصول ووظائف البرنامج حسبما ورد في الفصل الخامس.

هذا البرنامج ليس إعداداً لحالة مثالية أو لخطة من أجل معالجة كل علل العالم، وغايته هي توفير إطار لتتابع

---

= كتاب داناهير وبورباخ «عولموا هذا!» راجع أيضاً التجميع الواسع النطاق لمقترحات إصلاح الاقتصاد العالمي الذي يقدمه وليام غريدر في سلسلة مقالات في مجلة «ذا نيشن» بعنوان «جدول أعمال عالمي» (31 كانون الثاني/ يناير 2000). «التسوق حتى السقوط» (10 نيسان/ إبريل 2000) و«الوقت الملائم للتحكم بالمال العالمي» (24 نيسان/ إبريل 2000). لمتابعة مقترحات العالم الثالث المتعلقة بالمفاوضات الدولية راجع مجلة «العالم الثالث ينبثق من جديد».

(2) هـ . ريس 479، النص موجود على أون لاين عبر موقع مجلس النواب الأمريكي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات راجع موقع النائب الأمريكي بيرني ساندرز على الإنترنت. راجع أيضاً «لمن العولمة؟» في مجلة «ذا نيشن» 22 آذار/ مارس 1999 وإيلين فرانك «وداعاً صندوق النقد الدولي؟».

الربح للجهات التأسيسية التي تتجمع في العولمة من تحت. وهو ينشد طرقاً تتكامل بواسطتها حاجاتها، واهتماماتها، ومصالحها بدلاً من أن تتناقض[3]. إن مسودة البرنامج هذه، بدلاً من أن تتعامل مع التجارة، والمال، والتنمية، واليد العاملة، والبيئة، والزراعة، وغيرها من جوانب العولمة كقطاعات منفصلة مقطوعة العلاقة في ما بينها، تعالج الاقتصاد العالمي على أساس النظرية الهولستية (النظرية القائلة إن العوامل في الطبيعة الحية كلٌّ غير منقوص). وفي حين أن كل عنصر يتطلب توضيحاً مفصلاً، فإنها جميعها تعرض هنا كأجزاء من مشروع متكامل.

(3) كثيراً ما يفترض أن هذه المصالح متناقضة في أصلها. مثلاً، يقال إن ارتفاع مستويات المعيشة في الجنوب تستوجب خفض مستويات المعيشة في الشمال أو أن حماية البيئة واستعادة وضعها الصحيح يعنيان ضمنياً مستويات معيشة أسوأ لبعض شعوب العالم أو لجميعها. وفي حين أن لا الفقر ولا تدمير البيئة يمكن التراجع عنهما بدون تبدل عالمي كبير، فإن هذا التبدل لا يتطلب إفقار المواطنين العاديين في الشمال. إن وضع حد لاستخدام موارد العالم بطريقة تتسم بالهدر والتدمير، وإيجاد عمل لموارد العالم غير المستخدمة أو المستخدمة بطريقة سيئة، وعلى الأخص ما يبلغ عددهم بليون إنسان عاطلين عن العمل، يمكن أن يقضي إلى حد كبير على الفقر وعلى الإساءة إلى البيئة بدون الانتقاص من النوعية الحقيقية للحياة في الشمال. وسيكون التغيير في أنماط الاستهلاك ضرورياً ـ مثلاً، خفض الاعتماد على أنواع الوقود المستخرج من المستحاثات ـ كما أن أساليب حياة الأغنياء لابد لها من أن تنخفض، لكن هذا لا يعني ضمنياً انخفاض كامل نوعية حياة الأكثرية في الشمال.

وفي حين أن هذا البرنامج يهدف إلى تغيير الاقتصاد العالمي، فإنه مصمم ليكون مؤهلاً للكفاح من أجله ولتنفيذه على الساحات المحلية كما في واشنطن أو جنيف. على سبيل المثال، الكفاح المحلي من أجل حق تنظيم النقابات والإشراف على التخلص من نفايات الشركات يمكن أن يساعد في رفع مستوى العمال والأوضاع البيئية، خاصة إذا ما تلقى مساندة تضامنية من ائتلاف واسع في العالم. إن خفض قابلية الاقتصاد العالمي على التنقل السريع ينطوي على تنمية اقتصادية محلية محمية من الحركات اللولبية في الكازينو العالمي. وفي حين أن هذا البرنامج يرتئي في نهاية الأمر وجود قواعد ومؤسسات جديدة للاقتصاد العالمي، فإن الكثير من أهدافه يمكن تحقيقها قطعة قطعة عبر الضغط على شركات وحكومات ومؤسسات معينة.

كثيراً ما يكون التعبير عن أهداف العولمة من تحت بلغة فضفاضة تنادي بالتنمية العادلة والمستدامة. إحدى هذه الصيغ تصف هدف الحركة بأنه «اقتصاد جديد قائم على أساس الإنصاف والعدل، وعلى بيئة سليمة وصحية، اقتصاد يحمي حقوق الإنسان ويخدم الحرية»[4]. وهناك صيغة

(4) ستاثوك «كيف نقفل فعلاً منظمة التجارة العالمية» في كتاب داناهير وبورباخ «عولموا هذا!» الصفحتان 39 ـ 40.

أخرى تدعو إلى نظام «مستدام، عادل اجتماعياً وخاضع للمساءلة ديموقراطياً»[5]. إن مخططنا لبرنامج عولمة من تحت تم تنظيمه حول سبعة مبادئ أساسية:

1 - الارتقاء بمستوى اليد العاملة وأوضاع البيئة والأوضاع الاجتماعية وحقوق الإنسان.

2 - جعل المؤسسات ديموقراطية على كل مستوى من المحلي إلى العالمي.

3 - جعل القرارات أكثر ما يمكن قرباً من الناس الذين يتأثرون بها.

4 - المساواة في توزيع الثروة العالمية والسلطة العالمية.

5 - تحويل الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد يدعم سلامة البيئة.

6 - خلق الرخاء بواسطة تلبية الحاجات البشرية والبيئية.

7 - الحماية من الازدهار العالمي السريع والركود العالمي.

## 1 - الارتقاء بمستوى اليد العاملة وأوضاع البيئة والأوضاع الاجتماعية وحقوق الإنسان

تخلق العولمة من فوق سباقاً نحو الحضيض، أي حرباً اقتصادية يشنها الجميع ضد الجميع وتُضطر خلالها كل قوة

(5) كتاب «منظمة التجارة العالمية - تقلص أو غرق» على الإنترنت.

عمل وكل تجمع سكاني وكل بلد لخوض غمار المنافسة بواسطة عرض ظروف أدنى لليد العاملة، وظروف اجتماعية وبيئية، وظروف خاصة بحقوق الإنسان، كلها أدنى مستوى. وتكون النتيجة الإفقار، وانعدام المساواة، وتدهور الديموقراطية ودمار البيئة. ويتطلب وقف السباق نحو الحضيض رفع مستوى أوضاع اليد العاملة، والبيئة، والأوضاع الاجتماعية، وأوضاع حقوق الإنسان بالنسبة لمن هم في الحضيض. وهذا الارتقاء يمكن أن يبدأ بكفاح خاص من أجل انتشال أوضاع الذين يجري دفعهم إلى تحت. وفي نهاية الأمر لا بد من إدخال مستويات الحد الأدنى للبيئة، واليد العاملة، والحالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان في قوانين الدول والقوانين الدولية. وهذه المستويات تحمي السكان والبلدان من الضغط عليها للتنافس عن طريق التضحية بحقوقهم وبيئتهم. وتحسين أحوال من هم في القعر يمكن أن يوسّع فرص العمل والأسواق وأن يولّد دائرة نقية للنمو الاقتصادي.

**رفع أحوال العمال والبيئة والأحوال الاجتماعية وحقوق الإنسان محلياً**: يمكن أن تكون بداية الكفاح لعكس السباق إلى الحضيض في داخل البلد. مثلاً، حملات كفاية الأجور للمعيشة في التجمعات السكانية المحلية يمكن أن تكون جزءاً من عملية الارتقاء بمستوى الأجور. وتنظيم النقابات،

وضمان حق التنظيم، وتثبيت حقوق العمال في أماكن العمل العرضية، وخلق شبكة أمان اجتماعي كافية، هذه كلها تثبت الحقوق وترفع مستوى الذين تهددهم ضغوط الاقتصاد العالمي وتدفعهم إلى أدنى. وبالمثل، فإن الحملات الداعية إلى العدالة في البيئة وحماية البيئة المحلية، إنما تقاوم السباق البيئي نحو الحضيض[6].

**فرض المعايير على الشركات الكبرى:** إن العمال وغيرهم من المواطنين العاملين في المجتمع المدني ينبغي عليهم أن يضغطوا على الشركات الكبرى للتفاوض على المعايير العالمية في الحد الأدنى للعمال والبيئة[7]. وحكومات الدول يجب الضغط عليها لإدراج هذه المعايير في القوانين التجارية الوطنية وفي الهيئات الدولية المالية والتجارية.

---

(6) راجع جيريمي بريشير وتيم كوستيلو وبرندان سميث في «ناضل وأنت واقف! ما الذي يجعل للعولمة أهمية في مجتمعك ومكان عملك وكيف تتعامل معها على صعيد المجتمع الشعبي» (بوسطن، حملة على العمل الموازي ـ عمل مشترك، 2000).

(7) لقد اقترح البروفسور إندي پانكس من مركز جورج ميني أن تكون سلطة القانون الدولي الذي تعترف به الشركات وتساوم على أساسه هيكليات النقابات، مؤلفة من النقابات التي تمثل جميع عمالها في العالم كله. وسيفرض القانون اتفاقية معايير الحد الأدنى التي تملك تلك الهيكليات سلطة تطبيقها عبر لجان رصد محلية محمية بقوة القانون. اتصالات شخصية 18 أيار/ مايو 2000. راجع أيضاً ورقة عمل إندي پانكس «الرصد: منظور نقابي» (ورقة لم تنشر).

**إدراج المعايير العالمية في القوانين الوطنية**: إن حقوق العمال المعترف بها دولياً تتعرض باستمرار للانتهاك ليس فقط في العالم الثالث، بل في الولايات المتحدة أيضاً. يجب أن يعزز القانون في كل بلد هذه الحقوق داخل البلد وأن يطلب من الشركات الموجودة فيه أن تتقيد بالمعايير الدولية لحقوق العمال في سائر أنحاء العالم.

**إعداد الأرضية، وليس السقوف، في اتفاقيات التجارة الدولية**: إن اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية، ومنظمة التجارة العالمية، وغيرها من الاتفاقيات التجارية تحظر الأنظمة الخاصة بالعمال، والبيئة، والصحة وغيرها من الأنظمة التي تتجاوز معايير هاتين الاتفاقيتين. إن سقوفاً من هذا القبيل يجب إزالتها لكي يتاح للتجمعات السكانية والبلدان أن تضع معايير الحد الأدنى الخاصة بها.

**التفاوض حول اتفاقيات لحماية معايير الحد الأدنى للعمال والبيئة وحقوق الإنسان**: يمكن تنفيذ اتفاقيات كهذه من جانب مؤسسات قائمة مثل منظمات التجارة الدولية أو الأمم المتحدة أو مؤسسات جديدة أنشئت لهذه الغاية[8].

(8) جرى نقاش واسع بشأن الآفاق المناسبة لمثل هذه المعايير. إن =

. . . . . .

= الحركة النقابية الدولية، مثلاً، دافعت بقوة عن دمج هذه المعايير في منظمة التجارة العالمية، في حين عارضت حكومات العالم الثالث والكثير من المنظمات غير الحكومية هذا الاقتراح بحجة ان هذه المسائل تعود إلى منظمة العمل الدولية. والواقع، إن هذه المسألة هي الآن ساكنة، لأن معارضة إدخال مثل هذه المعايير في أية اتفاقية دولية هي معارضة طاغية. في الوقت الراهن، يجب فرض حقوق العمال على الشركات الكبرى أولاً عن طريق الضغط المباشر في المجتمع المدني. وحالما تنشأ وسائل أخرى لفرضها، من قبيل السياسات الوطنية أو الاتفاقيات الدولية، فيجب اغتنام هذه الفرص دون الانشغال بالآفاق المناسبة.

وعلى غرار ما ذكرنا في الفصل الرابع، فإن الهيكليات الناشئة التي تنظم الاقتصاد العالمي، تميل إلى أن تكون متعددة ومتداخلة. ووفقاً لما يقوله والدون بيلو، فإن هذه التعددية مرغوب فيها. «مسائل التجارة، والتنمية، والبيئة، يجب أن تصاغ وتُفسر من قبل هيئة من المنظمات العالمية أوسع (من منظمة التجارة العالمية) من ضمنها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة العمل الدولية والهيئات المنفذة لاتفاقيات البيئة متعددة الأطراف، والكتل الاقتصادية الإقليمية» (الأونكتاد: حان الوقت للقيادة، وحان وقت تحدي منظمة التجارة العالمية «في كتاب داناهير وبورباخ «عولموا هذا!») ص 172. وعلى غرار ذلك يحاجج ستيفن تريبمان قائلاً ان النظم الخاصة بالبيئة يجب أن تجسدها المنظمات التجارية كمنظمة التجارة العالمية واتفاقيات البيئة الدولية (تاجر الآن وادفع فيما بعد» في كتاب داناهير وبورباخ (عولموا هذا!) ص 162. في نهاية الأمر يجب أن تدمج هذه المعايير في سلسلة واسعة من الهيكليات التي تؤسس لقواعد. للاطلاع على بحث موسع للمسائل المتعلقة بتنفيذ متطلبات حقوق العمال، راجع ج. فارس وهارفي وتيري كولينغزورت في ورقة «الآليات الفعالة الناشئة لتنفيذ حقوق العمال في الاقتصاد العالمي» (مسودة بحث، الصندوق الدولي لحقوق العمال، 9 آذار/ مارس 1998).

## 2 ـ دمقرطة المؤسسات على كل مستوى من المحلي إلى العالمي

لقد حدّت العولمة من فوق سلطة الحكم الذاتي للناس في سائر أنحاء العالم، وعملية الدمقرطة تكمن في قلب العولمة من تحت، أي جعل المؤسسات خاضعة للمساءَلة من قبل الذين يتأثرون بها.

**فتح الحوار أمام الجميع حول مستقبل الاقتصاد العالمي**: لقد شرعت الحركة فعلاً في حوار عالمي يتصف بالمشاركة حول دمقرطة الاقتصاد العالمي. ويجب توسيع هذا الحوار في كل تجمع سكاني محلي، وكل بلد، وعلى نطاق عالمي. أحد النماذج في هذا المجال هو الحركة في كندا، التي نظمت ندوات للسكان في سائر أنحاء البلد لبحث البديل الشعبي لاتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف[9].

**تأسيس لجنة حقيقة الاقتصاد العالمي**: سارت العولمة

(9) «الندوة الاقتصادية: خصوم اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف لإجراء تحقيق في بدائل وجهات النظر» جريدة ڤانكوڤر صن 11 أيلول/ سبتمبر 1998. ورقة بحث بشأن هذه العملية ونتائجها «نحو اتفاقية استثمار متعددة الأطراف للمواطنين: مقاربة بديلة لإيجاد معاهدة استثمار عالمية قائمة على أساس حقوق المواطنين والإشراف الديموقراطي» (1998) أعدها معهد بولاريس في كندا بمشاركة أساتذة وناشطين من سائر أنحاء العالم.

من وراء ظهر الشعوب في العالم. إن تأسيس لجنة الحقيقة يمكن أن تزود المواطنين في العالم بالمعلومات التي يحتاجون إليها لرصد نتائج، وتأثيرات، وإخفاقات المؤسسات الاقتصادية والسياسة الاقتصادية على كل مستوى. والتحقيق الذي تجريه لجنة الحقيقة يجب أن يتمتع بالسلطة اللازمة لإجراء التحقيق، وإعلان النتائج، وإحالة الإساءات في استعمال الأموال الدولية وإساءة استعمال سلطات المؤسسات الدولية المالية إلى مراجع السلطة الأخرى.

**دمقرطة المؤسسات التجارية والمالية الدولية**: ليس أمراً مقبولاً أن تحتكر بضعة بلدان غنية اتخاذ القرار بشأن مستقبل الاقتصاد العالمي عن طريق تحكمها بصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وعن طريق تحكمها بالقرارات السياسية الكبرى التي تتخذها مجموعة البلدان السبعة. بل يجب أن يكون الاقتراع في المؤسسات المالية والتجارية الدولية موجهاً نحو المساواة في التمثيل لشعوب العالم[10]. إن تحديد السياسة الاقتصادية

(10) مقترحات تشمل استعادة مفهوم بريتون وودز الأصلي القائل إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة يجب أن يراقب وينسق عمل مؤسسات التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، بحيث يبدل أسلوب الاقتراع في المؤسسات المالية الدولية ليتلاءم مع عدد السكان بدلاً من مجرد الاستثمار، ويضيف بلداناً أخرى إلى مجالس إدارة المؤسسة، =

الدولية يجب أن ينتقل من نادي أغنياء مجموعة السبعة إلى ندوات تتمثل فيها البلدان الفقيرة تمثيلاً عادلاً. ويجب أن تتصف المؤسسات الاقتصادية الدولية بالشفافية في كل عملياتها.

**يجب أن تتاح للذين يتأثرون بالسياسات الاقتصادية الدولية المشاركة في رسم هذه السياسات**: إن القرارات الخاصة بالاتفاقيات الاقتصادية الدولية والقروض، يجب أن تستدعي مشاركة النقابات، وجماعات حماية البيئة، والمنظمات النسائية، ومنظمات التنمية والقطاعات الرئيسية الأخرى من المجتمع المدني في كل بلد، بدلاً من مناقشتها وراء أبواب مغلقة مع كبار المسؤولين في الحكومة والشركات.

**إيجاد قواعد سلوك واجبة التطبيق من قبل الشركات الكبرى العالمية**: يجب أن تخضع الشركات الكبرى التي تعمل في أكثر من بلد واحد لقواعد سلوك عالمية ذات حد أدنى من موجبات الكشف عن أنشطتها والالتزام بمعايير العمال والبيئة. وقد كان مركز الأمم المتحدة للشركات الكبرى العابرة للدول في معرض إعداد هذه القواعد، ولكن

= ومقيماً مجالس مديرين إقليمية منتخبة، وجمعية شعبية عالمية منتخبة انتخاباً مباشراً ضمن نظام الأمم المتحدة.

معارضة الولايات المتحدة أوقفته عن متابعة العمل[11].

**جعل الشركات الكبرى خاضعة للمساءَلة قانونياً:** يجب أن تكون الشركات الكبرى مسؤولة قانونياً عن الأضرار التي تسببها في الخارج وأن تكون خاضعة لإجراءات الإغاثة التي تقررها محاكم البلدان التي يقع فيها الضرر. ويجب أن تكون مطالبة بالكشف عن استعمالها، وإطلاقها المواد السامة وانبعاث هذه المواد عرضياً، والكشف عن أسماء وعناوين المنشآت التي تملكها كلياً أو جزئياً وأسماء وعناوين المتعهدين والمقاولين الذين تتعامل معهم.

**وضع نهاية للسيطرة السياسية بواسطة الأموال الضخمة:** إنهاء «رأس المال الخدين» يعني تقليص السيطرة على الأنظمة السياسية والإعلام من قبل أقليات اقتصادية متنفذة وفاسدة، وزيادة قدرة الشعب على تنظيم نفسه عند المستوى الشعبي. وهذا أمر ضروري في الولايات المتحدة مثلما هو ضروري في أندونيسيا، أو المكسيك أو روسيا[12].

(11) في ما يتعلق بمركز الأمم المتحدة الخاص بمبادئ سلوك الشركات العابرة للدول، راجع كتاب والتر تشادسون «جولة انطباعية في مبادئ سلوك الاستثمار الدولي 1948 ـ 1994» وعمل أورين كيرشنر «نظام الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفات الجمركية التابعة لبريتون وودز» (أرمونك، نيويورك: م. أ. شارپ، 1996) ص 177.

(12) للاطلاع على مقترحات تفصيلية لاستعادة الإشراف الشعبي على =

**3 ـ جعل القرارات أقرب ما يمكن إلى الذين يتأثرون بها:**

يجب أن تهدف حركة العولمة من تحت إلى بناء اقتصاد عالمي متعدد المستويات. ووفقاً لمبدأ الرفد، يجب أن تتركز السلطة والمبادرة في أدنى مستوى ممكن، على أن يقوم التنظيم في المستوى الأعلى عندما يكون ضرورياً فقط. هذه المقاربة ترتئي تجمعات سكنية، وولايات، ومقاطعات، وأقاليم متمتعة نسبياً بالاعتماد على النفس والحكم الذاتي، مع تنظيم عالمي يكفي فقط لحماية البيئة، وإعادة توزيع الموارد، وقطع الطريق على السباق إلى الحضيض، وأداء مهمات جوهرية أخرى.

**بناء قطاع اقتصادي خاضع لإشراف التجمع السكني:**

إن إحدى الاستراتيجيات المفتاحية لحماية التجمعات السكانية المحلية من نزوات الاقتصاد العالمي هي بناء قطاع اقتصادي محاط جزئياً بعازل عن الأسواق العالمية. هذا القطاع بحاجة إلى أن يتجذر في الشعب المحلي وأن يكون خاضعاً لإشراف هذا الشعب وأن يكون مؤسساً على تلبية الحاجات المحلية. وخلق مثل هذا القطاع يتطلب الشروع في مشاريع محلية من قبيل أعمال تجارية يملكها العمال أو

= الحكومات الوطنية، راجع «الحكم الديموقراطي» وهي ورقة عمل أعدها توني كلارك، من معهد پولاريس في كندا للندوة الدولية حول العولمة.

السكان المحليون، وتعاونيات، ومصارف للتنمية وصناديق لمنح القروض. وهو يتطلب أيضاً سياسات حكومية مساندة، من مثل سياسات التمويل الحكومية المساندة للتنمية المحلية المستدامة.

**جعل الشركات الكبرى خاضعة للمساءلة محلياً:** ينبغي للنقابات المحلية، وفئات السكان، والحكومات المحلية أن تضغط على الشركات الكبرى للتفاوض معها حول أعراف سلوكية مقبولة.

**إيجاد رقابة محلية على البيئة المحلية:** وفقاً لمبدأ الرفد، فإن أي نشاط له تأثير محتمل على البيئة المحلية يجب أن ينال موافقة سكان المنطقة[13]

**حماية القدرة المحلية والوطنية على التنمية الاقتصادية:** كثيراً ما تتدخل الاتفاقيات التجارية الراهنة بحق البلدان والتجمعات السكنية في السعي لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المحلية، من مثل خلق فرص العمل والتوجه إلى تحقيق التنمية للفئات المحتاجة. وبالتالي فإن الاتفاقيات الدولية يجب عليها بدلاً من أهدافها الحالية، أن تحمي هذا الحق.

(13) راجع مقالة ڤاندانا شيڤا «اخضرار المتناول العالمي» في كتاب بريشير «رؤى عالمية» ص 59.

**إقامة أحلاف إقليمية «للامتناع عن الغزو»**: ينبغي للدول والمقاطعات أن تتفق على عدم التنافس على تقديم إعانات هدفها إغراء الشركات لتبديل مواقعها. هنالك في الاتحاد الأوروبي قواعد «تمنع الغزو»، وقد فرضت غرامات باهظة على شركات كبرى لأنها أخذت إعانات ولايات ومقاطعات لتغيير مواقعها. واقترحت النقابات في شمال شرقي الولايات المتحدة اتفاقية بين ولايات عدة توقف السباق نحو الحضيض بواسطة معاقبة الشركات التي تنقل مواقعها إلى مناطق ذات معايير أدنى[14].

### 4 ـ تحقيق المساواة في الثروة والسلطة عالمياً:

الفجوة القائمة حالياً بين أغنياء العالم وفقرائه ليست مقبولة، ولا يمكن العمل بضمير حي وكأن هذه الفجوة يمكن أن تكون مظهراً دائماً من مظاهر الاقتصاد العالمي. وليس مقبولاً أيضاً الافتراض أن بلدان العالم الغنية قادرة على التحكم بكل مراحل مستقبل الاقتصاد. فمن واجب السياسة في كل مرحلة أن تعطي الأولوية للتقدم الاقتصادي للناس الأكثر تعرضاً للقمع والاستغلال، بمن فيهم النساء،

(14) إن الجهود الإقليمية يمكن أن تكون أيضاً عابرة للدول. إن الدمج الإقليمي للبحيرات الكبرى يجمع بين الولايات في دولة الولايات المتحدة والمناطق الكندية لحماية البيئة والتنمية الاقتصادية.

والمهاجرون، والأقليات العرقية والإثنية، وسكان البلاد الأصليون. ويجب أن تزيد السياسة سلطة، وقدرة وموارد ودخل الذين في القعر.

**التسوق والاستثمار أخلاقياً**: المستهلكون الأفراد، والمؤسسات، والحكومات يجب أن تستخدم قدرتها الشرائية لشراء سلع، وخدمات، واستثمارات تدعم الأحوال المقبولة للعمال، والبيئة والمجتمع. والقدرة الشرائية تستخدم منذ الآن في مجالات كمقاطعة الشركات التي تستثمر في بورما ومقاطعة سندات البنك الدولي. كذلك فإن قدرة المستهلك الشرائية يستفاد منها لدعم التجارة الخالية من الغش - على سبيل المثال عبر ختم السجاد المصنوع بدون يد عاملة من الأطفال، بختم المستهلك - وتكوين منظمات يحق لها أن توقع شهادات أن الملابس والمنتجات منتجة في مصانع وضع عمالها غير مزرٍ، وأن تسويق المنتجات الحرفية والبن يتم بواسطة عمال يتقاضون أجوراً عادلة وعبر تعاونيات يملكها العمال.

**إحياء حوار الشمال - الجنوب**: في السبعينيات من القرن العشرين شرعت بلدان العالم الغنية والفقيرة في حوار بين الشمال والجنوب، وهو عبارة عن سلسلة من

المباحثات المستمرة في الأمم المتحدة غايتها تأسيس «نظام اقتصادي عالمي جديد»، يدعم التنمية في العالم الثالث. إن هذا الحوار، الذي وضع رونالد ريغان نهاية له يجب إحياؤه كخطوة نحو تمكين البلدان الفقيرة من أن يكون لها صوت أكبر في السياسات العالمية.

**إنهاء الاسترقاق في العالم بسبب الديون:** إن البلدان الفقيرة مكرهة حالياً على إدارة شؤون اقتصادها لكي تسدّد الديون التي روج لها مستثمرون أجانب وحصلت عليها حكومات فاسدة لا تمثل شعوبها. ومن واجب البلدان الغنية والمؤسسات المالية الدولية ان تبادر فوراً إلى إلغاء ديون البلدان الفقيرة. ومقتضيات تسديد الديون يجب أن تكون محدودة بالنسبة لسائر البلدان غير النامية[15]. فلا يكون مطلوباً من أي بلد فقير أن يستخدم سوى نسبة يسيرة من دخله لتسديد الدين.

**جعل الأسواق العالمية تعمل لتنمية اقتصاديات البلدان:** إن السياسة التجارية ينبغي، بدلاً من الترويج للتجارة الحرة العشوائية، أن تشجع تحديداً التنمية في البلدان الفقيرة عن طريق إعطائها أفضلية الوصول إلى أسواق العالم الأولى.

(15) راجع، مثلاً، مقال القس الدكتور روبرت إدغار «يوبيل 2000: دفع ديوننا» في مجلة ذا نيشن، عدد 24 نيسان/ إبريل 2000 الصفحتان 20 ـ 21.

(وهذا ما بدأ العمل به بطريقة متواضعة بواسطة «نظام الأفضليات المعمم»، الذي يخفض التعرفات التجارية للبلدان النامية). ومن أجل أن نعكس هبوط أسعار السلع الذي دمّر منتجي العالم الثالث، ومن أجل الحيلولة دون السباق العالمي نحو الحضيض في السلع، يجب أن تروج اتفاقيات السلع لاستقرار الأسعار وتشجيع مستويات الإنتاج.

**توفير الحصول على المعرفة التكنولوجية للبلدان النامية**: لقد وسعت كثيراً اتفاقيات التجارة الدولية ما يسمى حقوق الملكية الفكرية للشركات الكبرى. وهذا التوسع الكبير يحرم البلدان الفقيرة من الحصول على المعرفة التي تحتاج إليها للتنمية ولتصبح أكثر اعتماداً على النفس. وكثيراً ما يتسبب ذلك في مشقة فظيعة، كالتي تسببها السياسة الإجرامية لشركات الأدوية عندما تستخدم ما تدعيه من «حقوق الملكية الفكرية» في تسعير أدوية منقذة للحياة على نحو يجعلها في غير متناول أيدي المواطنين العاديين في العالم. ان السياسة العالمية يجب أن تشجع الحصول السريع وغير الباهظ الكلفة على كل أشكال المعرفة التكنولوجية بغية المساعدة على التنمية المستدامة. أما الذين لهم فرصة الحصول على هذه المعرفة، فيجب عليهم، عند الضرورة، القيام بـ «العصيان المدني الفكري» من أجل أن يساعدوا على توفير هذه المعرفة لمن يحتاج إليها.

**الاستثمار في التنمية المستدامة**: يجب أن يعاد توجيه الاستثمار العالمي من وجهة المضاربة التي يمارسها المال الخاص، إلى وجهة صندوق أو أكثر من صناديق التنمية الدولية. والغاية الأولى لهذه الصناديق يجب أن تكون تلبية حاجات البشر والبيئة بواسطة جعل المال يمر في قنوات تؤدي إلى الاستثمار طويل الأجل والخاضع للإشراف المحلي والمحافظ على البيئة. ومصادر التمويل يمكن أن تكون من ضمنها ضريبة (توبين) Tobin على معاملات النقد الدولية، وضريبة عالمية على الكاربون هدفها خفض الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وتخفيضات في الإنفاق العسكري، واستثمارات القطاعين العام والخاص[16].

(16) للاطلاع على اقتراح تفصيلي بشأن صندوق تنمية دولي من هذا القبيل، راجع جين داريستا في ورقة العمل التي أعدتها بعنوان «التنظيم المالي في بيئة عالمية متحررة» لعرضها على مؤتمر أسواق رأس المال ومستقبل السياسة الاقتصادية في كلية كوينز، جامعة كامبردج 16 ـ 17 نيسان/أبريل 1998. في ما يتعلق بمقترحات داريستا والعمل المتعلق بها راجع موقع مركز الأسواق المالية على شبكة الإنترنت. إن الغاية من ضريبة توبين، وهي أمر نبحثه في ما يلي، ليست مجرد الحصول على إيراد مالي، بل أيضاً وضع «صدمات سرعة» في تدفق رأس المال المضارب. للحصول على معلومات عن ضريبة توبين وحملة الترويج لها، راجع موقع مبادرة ضريبة توبين على الإنترنت. إن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) يتنبأ بأن ضريبة 25 في المئة على الصفقات ستخفض معاملات تبديل العملة الأجنبية عالمياً بنسبة تصل إلى حد 30 في المئة، وتولّد في الوقت ذاته نحو 300 بليون دولار من الإيرادات الناجمة عن الضريبة. («العولمة المالية =

وصناديق التمويل هذه يمكن أن تساعد على التصدي للدورات الاقتصادية العالمية بواسطة التوسع الملائم وتقليص نشاطاتها.

= مقابل التجارة الحرة: قضية ضريبة توبين» نشرة الأونكتاد، كانون الثاني/ يناير - آذار/ مارس 1996). للاطلاع على بحث عن الضرائب عالمياً، راجع أيضاً مقال هوارد واتشيل «فسيفساء الضرائب العالمية في كتاب (پيتيرز) «المستقبل العالمي» ص 38 وما بعد. إن جمعية الضرائب على المعاملات المالية لمساعدة المواطنين، وهي مسعى دولي بدايته في فرنسا، قد اجتذب عشرات الآلاف من الأشخاص لإجراء بحث حول ضريبة توبين والمسائل ذات الصلة. راجع موقع الجمعية على الإنترنت.

لقد رأى پيتر دورمان أن أموالاً من هذا القبيل يمكن أن تهيئ للانتقال إلى اقتصاد عالمي هو أكثر ديموقراطية بشكل عام وبموجبه تنتقل الأوراق المالية:

> «بصورة تدريجية إلى ملكية طبقة من الوسطاء الماليين المستأجرين بشرط مدّخل عام واسع. إن المنافسة بين هذه المؤسسات والشفافية في عملياتها تحفظ حوافز الاستثمار الكفؤ، ولكن الحكومات وغيرها من هيئات القطاع العام ستجد بصورة متزايدة أن في قدرتها أن توجه بصورة عامة أو أن تضع حدوداً لاختيار اضبارة السندات. وهذه الرافعة من شأنها أن تخفف الضغوط المؤدية إلى عدم الاستقرار المالي وتزايد سلطة الأسواق المالية على المؤسسات الديموقراطية.. (و) وسيحصل الوسطاء أنفسهم على مدى عالمي يوفر لهم مجالاً لعمليات ديموقراطية عبر حدود الدول».

پيتر دورمان «عولمة قائمة فعلاً» في كتاب «إعادة التفكير في العولمة: من الشركات العابرة لحدود الدول إلى التدخلات المحلية» (نيويورك، مطبعة سانت مارتين، 2000).

**5 ـ تحويل الاقتصاد العالمي إلى استدامة بيئية:**

إن العالم في خضم كارثة بيئية عالمية. فالنشاط الاقتصادي الناشئ عن مفهوم خاطئ يسبب خللاً للتوازن الأساسي للمناخ والبيئة اللذين تعتمد عليهما الحياة البشرية. والعولمة تمعن في تسريع الاندفاع نحو هذه الكارثة التي تأخذ الآن مجراها. وتكمن مصادر تدمير البيئة أول ما تكمن في بلدان الشمال النامية التي اتخذت التنمية فيها شكلاً خاطئاً، وفي أنشطة الشركات الكبرى العالمية التي تمارسها في الجنوب. والطريقة الوحيدة لتراجع هذه الكارثة هي إيقاف الحركية الحالية للعولمة وتلبية الحاجات البشرية بواسطة التكنولوجيا والممارسات الاجتماعية التي تخفض بصورة تدريجية التأثير السلبي للاقتصاد على البيئة.

**تحويل أنماط الإنتاج والاستهلاك في البلدان النامية نمواً خاطئاً**: إن ما يسمى البلدان النامية أو الصناعية في الشمال هي التي تتسبب بحصة الأسد من تلويث البيئة ونشر الكاربون المبدل للمناخ. والوسائل التكنولوجية والاجتماعية لتغيير أنماطها المدمرة موجودة ولكنها غير مستخدمة. ويجب توجيه السياسة العامة، بما في ذلك سياسة الضرائب، والقوانين، والتخطيط، والاستثمار، نحو إعادة كاملة لبناء هذه الاقتصاديات النامية بصورة خاطئة، على أساس الحفاظ على البيئة.

**جعل الاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة قابلة للتنفيذ:** لقد وُجدت اتفاقيات دولية لمكافحة سخونة الكرة الأرضية، وحماية أنواع الكائنات الحية المهددة بالخطر، وتقليص دفن الجهات الأجنبية للنفايات السامة في أراضي الغير. ولكن هذه الاتفاقيات لا تتضمن إلا القليل من النصوص التنفيذية. مثلاً، لقد تجاهلت بلدان كثيرة الاتفاقيات التي وقعت عليها في مؤتمر الريو الخاص بالبيئة والتنمية. إن اتفاقيات من هذا القبيل يجب جعلها قابلة للتنفيذ بتضمينها عقوبات كالتي وضعتها منظمة التجارة العالمية لحماية حقوق الملكية الدولية[17].

**تضمين الاتفاقيات التجارية نصوصاً لحماية البيئة:** ينبغي لمنظمة التجارة العالمية، واتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية، وغيرهما من الاتفاقيات التجارية أن تنهي الممارسات المدمرة للبيئة. ويجب أن تكون البلدان حرة في حظر استيراد السلع المنتَجة في أوضاع تنتهك المبادئ البيئية.

**إنهاء نهب الموارد الطبيعية من أجل التصدير:** يجب ألا يضطر صندوق النقد الدولي، أو البنك الدولي، أو

(17) راجع ستيڤن شريبمان «تاجر الآن وادفع لاحقاً» في كتاب داناهير وبورباخ «عولموا هذا!».

المستثمرون العالميون، لاستهلاك غاباتها، وإرهاق أراضيها بالزراعة المفرطة، وأن تفرط في صيد الأسماك من مياهها من أجل خدمة ديونها أو من أجل زيادة ربح المستثمرين.

**تشجيع التنمية المستدامة**: من أجل ذلك ينبغي وضع خطط تنمية مستدامة على المستوى المحلي ومستوى الدولة. ولابد من متابعة «التنمية القائمة على أساس الحماية» والتي تجمع بين فرص العمل الجيدة والدخل الجيد مع تحسين البيئة. كما ينبغي تركيز الإعانة الدولية على المساعدة في تنفيذ خطط التنمية المستدامة.

**6 ـ خلق الرخاء بواسطة تلبية حاجات الإنسان والبيئة:**

حالياً، يقدر عدد العاطلين عن العمل ببليون إنسان. وملايين الأشخاص يجدون أنفسهم مضطرين إلى مغادرة المناطق الريفية والهجرة إلى المدن أو إلى أنحاء العالم بحثاً عن عمل. في هذه الأثناء تظل حاجة العالم الضخمة إلى السلع والخدمات مهملة للحد من الفقر ولإعادة بناء المجتمع على أساس من البيئة المستدامة. ولذلك ينبغي أن يكون هدف السياسة الاقتصادية على كل مستوى إيجاد نوع جديد من وفرة فرص العمل كاملة على أساس تلبية هذه الحاجات.

**تشجيع التنمية وليس التقشف**: إن الليبرالية الجديدة،

وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، قد فرضت السياسات التقشفية على أجزاء كثيرة من العالم، الأمر الذي أدى إلى بطالة على نطاق واسع وتدمير الأعمال التجارية الصغيرة والمزارع. وبمواجهة ذلك، يجب أن تهدف السياسات المحلية، والوطنية، والعالمية إلى ضمان أجور تكفي للعيش. ويجب أن توفر هذه السياسات قروضاً للأعمال التجارية والمزارع الصغيرة ومتوسطة الحجم المملوكة محلياً. كما ينبغي أن تنفذ سياسة ضريبية متدرجة تقلص العبء الملقى على كواهل الفقراء. وهذا سيساعد على عكس التنافس المدمر الذي تروجه العولمة من فوق.

**الترويج لإنتاج المواد الغذائية لمواجهة الحاجات المحلية**: يقدم الاقتصاد العالمي حالياً إعانات لصادرات الشركات من المواد الغذائية، في حين أنه يرغم البلدان على فتح أبوابها للمواد الغذائية المستوردة، وبذلك فإنه يحمل الملايين من المزارعين الصغار على ترك أراضيهم. وبدلاً من ذلك، يجب أن تروج السياسة العالمية لمنتجات المزارع الصغيرة، ذات البيئة السليمة لدخول الأسواق المحلية. ويجب أن تشجع البلدان على توفير الأمن الغذائي الأساسي لشعوبها[18].

(18) لمعرفة خلفية المسائل الزراعية العالمية راجع مقال مارك ريتشي =

**الإفادة من تكنولوجيا تخطيط التنمية**: يجب على الحكومات أن تحيي تكنولوجيا تخطيط التنمية التي حظرتها الليبرالية الجديدة ومؤسساتها. هذه الأدوات التكنولوجية تشمل حفظ بعض القطاعات الاقتصادية للملكية العامة، وملكية الدولة والملكية الوطنية. وهي تشمل أيضاً مقتضيات الأداء الهادفة إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية المحلية، والإقليمية والوطنية، من قبيل متطلبات المدّخلات المحلية وأفضليات الإيجار المحلي.

**الترويج للاستثمار طويل الأجل**: ان الاستثمار الأجنبي قصير الأجل الذي لا يعدو هدفه قطف الأرباح السريعة من المضاربة، لا يفيد إلا القليل أو لا يفيد بشيء التنمية الاقتصادية. وحده الاستثمار الطويل الأجل الذي يبني القدرة الاقتصادية ويحمي البيئة هو الذي يحتمل أن يعود بالنفع على أفقر البلدان. يجب على السياسة العامة أن تشجع الاستثمار الذي يؤدي إلى تنمية مستدامة أصيلة، لا أن تشجع استغلال البشر والموارد من أجل كسب قصير الأجل.

**إعادة قيام سياسات وطنية للعمالة الكاملة**: السياسات

= «التعاون بين الريف والمدن. تاريخنا الشعبي والمستقبل» في كتاب بريشير وكوستيلو «بناء الجسور». راجع أيضاً بيتر روسيت «حركة غذاء جديدة بلغت سن الرشد في سياتل» في كتاب داناهير وبورباخ «عولموا هذا!».

الاقتصادية لليبرالية الجديدة قد استخدمت البطالة الواسعة لإبقاء الأجور متدنية، بزعم مكافحة التضخم. ويجب على الحكومات الوطنية بدلاً من ذلك أن تستخدم الضرائب، والميزانية، والسياسات النقدية لتأمين العمالة الكاملة.

**7 - الحماية من الازدهار العالمي والركود العالمي:**

إن عصر العولمة عصر يتسم بالتقلب. دمرت أزماته المتكررة الاقتصاد المحلي والاقتصاد الوطني بين عشية وضحاها وأوقعت مئات الملايين من الناس في مخالب الفقر. فالاقتصاد العالمي غير المنتظم قاد إلى تدفقات هائلة من أموال المضاربة التي يمكن أن تغرق الاقتصاد الوطني للبلدان. وما من بلد بمفرده يستطيع التحكم بهذه القوى. ومع ذلك، فإن اقتصاد الليبرالية الجديدة في البلدان والقوى الاقتصادية الرئيسة قاوم أي تغييرات يمكن أن تحد من حرية رأس المال. والحقيقة أن الأمن الاقتصادي للناس العاديين يتطلب هذا الحد من حرية رأس المال.

**الإفادة من القيود على رأس المال:** تتمتع البلدان بموجب أحكام صندوق النقد الدولي بسلطة فرض قيود على حركة رأس المال عبر حدودها. وهذه السلطة، التي مارسها معظم البلدان بانتظام خلال عقود من السنين، تساعد في الحماية من تدفقات المال الجامحة إلى بلد ما أو

منها إلى الخارج. ولكن السياسات الراهنة لصندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات وضغوط العولمة قوضت إلى حد كبير قدرة البلدان إفرادياً على استخدام هذه القيود بفاعلية. يجب أن تتعاون البلدان والمؤسسات الدولية على استعادة فاعليتها.

**فرض ضريبة «المال الحار»**: ثمة ضريبة عالمية تفرض على تعامل قصير الأجل بالمال الحار - يعرف باسم ضريبة توبين - من شأنها أن تخفض المضاربة العالمية وتوفر الموارد للتنمية العالمية وحماية البيئة.

**تنسيق الطلب في الاقتصادات الكبرى**: تتطلب المحافظة على الازدهار على النطاق العالمي تعاون القوى الاقتصادية الكبرى العاملة بالتوازي لضمان طلب كاف يساعد كل الاقتصادات على النمو[19].

**تأمين السيولة العالمية**: ما برحت الأزمات المالية تشكل جزءاً مستمراً من العولمة. ولدى حدوث هذه

(19) راجع، على سبيل المثال، أوسكار لافونتين في «مستقبل الديموقراطية الاجتماعية الألمانية» نقلاً عن نص خطاب في مؤتمر الحزب الاجتماعي الديموقراطي في هانوفر، 2 - 4 كانون الأول/ديسمبر 1997 نشر في مجلة «اليسار الجديد» عدد 227 (كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 1998) صفحة 72 وما بعد. لقد حاول لافونتين إحداث سياسات تعاون دولي وفق هذه الخطوط خلال عمله مدة قصيرة وزيراً للمالية في المانيا.

الأزمات، يمكن أن يتسبب الافتقار إلى السيولة على المدى القصير بحدوث دمار اقتصادي طويل الأجل. يجب أن توضع مسبقاً أحكام من أجل خفض آثار أزمات السيولة هذه، وخاصة في البلدان الأشد فقراً. على سبيل المثال، أُنشئ في السبعينيات من القرن العشرين نظام «حقوق السحب الخاصة» لحماية الاقتصاد العالمي من التضييقات الناجمة عن السيولة. وتدعو الحاجة الآن إلى توسيع هذا النظام أو إيجاد نظام معادل له.

**تحقيق الاستقرار في أسعار صرف العملات**: كان هناك نظام فعال لمنع التقلبات الجامحة في أسعار صرف العملات قائم على مدى عقود من السنين بموجب المخطط الأصلي لاتفاقية بريتون وودز Bretton Woods ولكنه أهمل في مطلع السبعينيات من القرن العشرين. ويجب إحياء نظام من هذا القبيل بواسطة التعاون الدولي، ويجب أن يكون هدفه مساعدة البلدان على التكيف مع الأحوال المتبدلة بدون تخفيضات جائرة في قيمة العملات وبدون زيادات ضخمة في الصادرات[20].

**حمل المضاربين على تحمل خسائرهم**: إن الكفالات

(20) راجع مختلف الاقتراحات في كتاب جو ماري غريسغرابر وبيرناهرد غونتر «النظام النقدي العالمي: نحو الاستقرار والاستدامة في القرن الحادي والعشرين» (لندن، مطبعة پلوتو، 1996).

الدولية قد حمت المصارف الكبيرة وكبار المستثمرين من عواقب مضارباتهم ذات المجازفة العالية. وهذا يؤدي إلى ما يسميه الاقتصاديون الخطر المعنوي، تشجيع المزيد من مثل هذه المجازفات في المضاربة. والنتيجة لا تعدو كونها مزيداً من التحرك الدولي السريع. والمساعدة التي تُقدَّم إلى الاقتصاد في وقت الشدة يجب أن تذهب لمنفعة الناس، لا أن تصب في جيوب المستثمرين الدوليين الذين أوقعوهم في المشاكل.

**إنشاء آلية دائمة لمساعدة العاجزين عن سداد الديون:**

يمكن هذه الآلية أن تستفيد من تجارب إجراءات إفلاس الحكومات، من مثل أحكام مساعدة البلديات العاجزة عن سداد الديون التي يتضمنها الفصل التاسع من قانون الإفلاس في الولايات المتحدة. يجب أن تمثل هيئات التحكيم المدينين والمقرضين، ويجب أن تؤسس لقدرة البلد المدين على الدفع، آخذة في الحسبان النفقات الضرورية لشبكات الأمن الاجتماعي من أجل حماية الحد الأدنى من الكرامة البشرية للفقراء والمستقبل الاقتصادي للمدين[21].

(21) المقترحات الخاصة بآلية انعدام الملاءة المالية أوجدها البروفسور كونيبرت رامز. راجع كتاب كونيبرت رامز «تطبيق الفصل التاسع من انعدام الملاءة المالية لتسديد الديون الدولية: حل كفؤ اقتصادياً ذو وجه إنساني»، التنمية في العالم عدد 18/ 2 (شباط/ فبراير 1990) ص301 وما بعد.

**إيجاد تنظيم للنقد الدولي**: أوجدت الدول، عبر قرون من الزمن، مصارف مركزية لتنظيم المصارف الخاصة، والإشراف على عرض المال، والتصدي لحالات الازدهار والركود. ولكن العولمة قوضت قدرة المصارف المركزية على القيام بذلك، مكونة نظاماً نقدياً عالمياً جامحاً في خروجه عن السيطرة عليه. وهذا ما يفرض ضرورة إيجاد مؤسسات دولية لأداء وظائف التنظيم النقدي التي تقوم بها حالياً بطريقة ناقصة المصارف المركزية الوطنية، أو للمساعدة في هذا الأداء. فتنظيم المصارف العالمية، مثلاً، يتطلب تعاوناً دولياً. وعلى نفس المقدار من الأهمية، يتطلب الحاجة إلى إخضاع شركات الخدمات المالية غير المصرفية التي نمت نمواً متفجراً في العقود الماضية من السنين، لتنظيم وطني ودولي. وبما أن المال صار عالمياً، ثمة حاجة إلى معادلٍ دولي للتنظيم الوطني لمعدلات الفائدة ولعرض المال[22]. إن تنظيماً من هذا القبيل يجب أن يساند

(22) اقترحت جين داريستا نموذجاً قيّماً واحداً لنظام من هذا القبيل. وهو يتضمن تنظيم المصارف وكل المؤسسات المالية الأخرى من قبل سلطات تنظيمية وطنية ودولية، مع متطلبات حد أدنى من الاحتياطي منسقة دولياً على بيانات ميزانية عالمية مثبتة لدى جميع الشركات المالية، والاستفادة من متطلبات الاحتياطي لمجابهة التبدلات الدورية في نمو المعدلات عالمياً. راجع داريستا في كتاب «التنظيم المالي في بيئة عالمية متحررة». للاطلاع على مقترحات داريستا وعملها ذي الصلة، راجع موقع =

الأهداف الأساسية للتنمية العادلة والمستدامة.

•

والحقيقة هي أن حركة العولمة من تحت أوجدت رؤية بديلة للاقتصاد العالمي. وليس في الأمر مجرد حنين ورغبة في العودة إلى الماضي، كما انه ليس رفضاً بدافع الخوف لعالم أوسع، ولا قائمة بتمنيات وآمال. إنه برنامج لتحويل الاقتصاد العالمي. وعناصر هذا البرنامج حقيقية بما يكفي للتنفيذ. وهي متجانسة بما يكفي لأن تكون متآزرة، وهي تهتم باحتياجات الأكثرية الساحقة من شعوب العالم.

وباستطاعة الناس البدء في تطبيق هذه العناصر حيثما وعندما يمتلكون القوة للقيام بذلك. وعندما يتم تطبيق بعض العناصر، فإن ذلك يمكن أن يساعد على تعزيز القدرة على تطبيق عناصر أخرى.

ولا يعني ذلك أن البرنامج الذي نعرضه هنا هو برنامج كافٍ ونهائي. على العكس، إنه فقط يمثل محاولة مبكرة

= مركز الأسواق المالية على الإنترنت. لمزيد من الدعوة إلى توسيع التنظيم المالي العالمي، راجع جون إيتويل ولانس تيلور في «أسواق رأس المال الدولية ومستقبل السياسة الاقتصادية»، مركز تحليل السياسة الاقتصادية، آب/ أغسطس 1998، وجيفري غارتين «ما تدعو إليه الحاجة: تغذية للعالم»، نيويورك تايمز، 23 أيلول/ سبتمبر 1998.

لوضع مقترحات الأجزاء المختلفة للحركة معاً في كلٍّ مشترك. والخطوة التالية هي مراجعة هذه وغيرها من أجزاء التركيب المزجي في ضوء مشاكل واهتمامات المناطق الانتخابية المختلفة من أجل تنقيح الكل في ضوء الحاجات المتنوعة التي يجب أن تستجيب لها. وهذا هو عمل ينبغي أن تؤديه أيدٍ كثيرة.